

(Arab) B745.K53W39

Wazzani, Idris ibn Ahmad

Kitab al-tanbîh wa-aliîqaz
wa-al-thabat

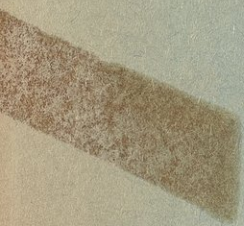
[illegible]

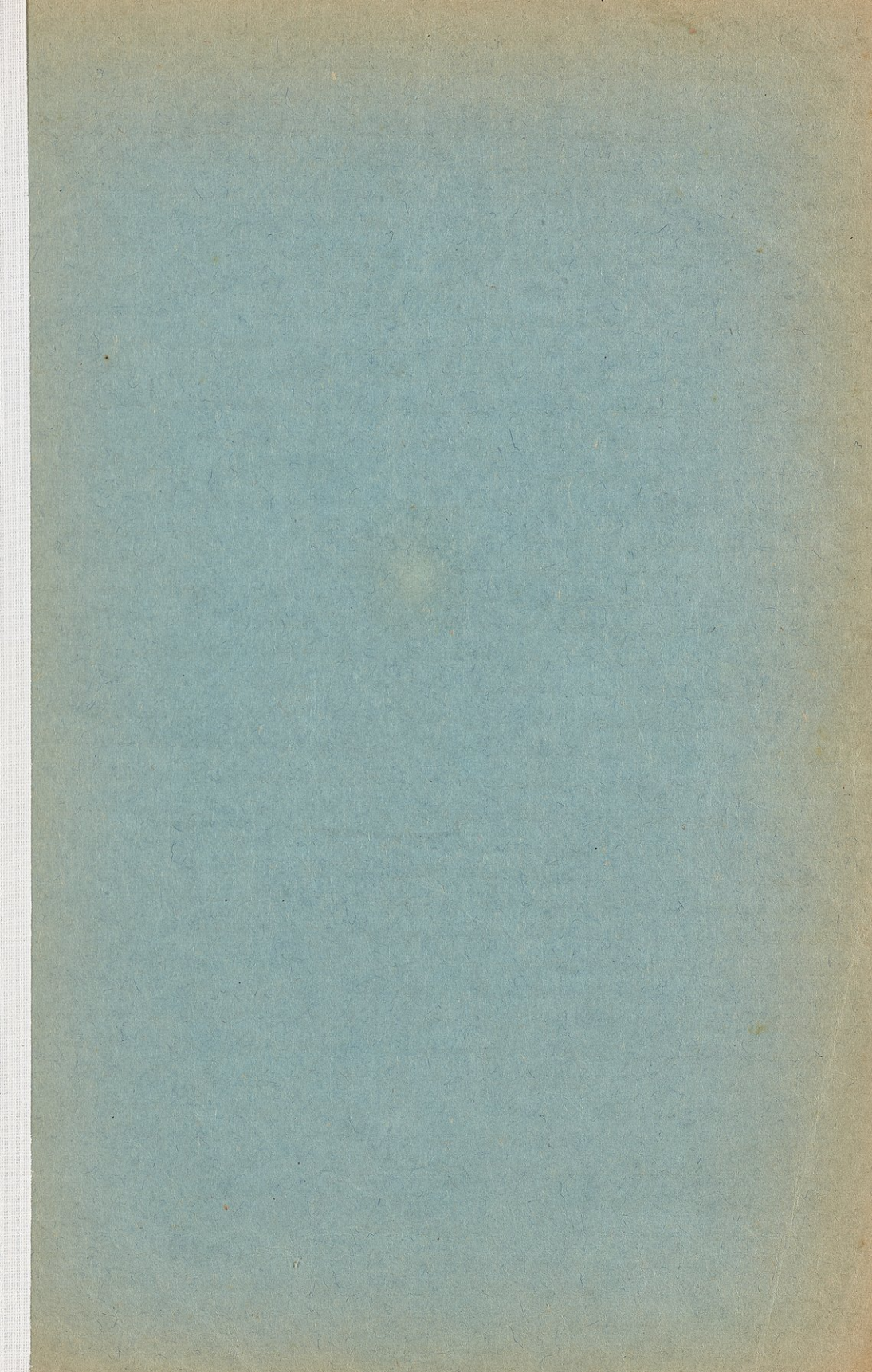
Princeton University Library



32101 074436328

400







كتاب

التنبيه والايقاظ والثبات

لنفي اللزوم العقلي بين الادراك والحياة

أليف خاتمة المحققين. وقدوة أهل الرسوخ واليقين.

الشريف العلامة المحقق الفهامة أبي العلاء

سيدي إدريس بن أحمد الحسني الوزاني

أدام الله النفع به بمنه

آمين



طبع بالمطبعة الجديدة بطالعة فاس

(سنة ١٣٤٨)

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

(RECAP)

(Arabic)

B745

K 53 W 39

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی الله علی سیدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله الذی أحیا رسوم الشریعة بسیدنا محمد صلی الله علیه وسلم. وأعطی کل واحد من مخلوقاته نصیبه من الادراک والفهم. فنطق بحمده وتسیبیه بلسان حاله ومقاله. وخضع لرؤية خالقه وسلطان جلاله. وأفضل الصلاة والسلام. علی من سبح فی کفه الطعام. وعلی آله وأصحابه الاعلام. ماتعاقبت الیالی والایام. ﴿وبعد﴾ فیقول العبد الفقیر الجانی. ادريس بن احمد الوزانی. هذا تقييد نفيس فی الکلام علی شرطية الحياة للادراک (أجبت) به بعض الاخوان من الطلبة الانجاب حين (سألتی) عن ذلك لحسن نيته وصفو طويته مستسماً منی ذا ورم (سميته بالتنبيه والايقاظ والثبات. لنفى الزوم العقلي بين الادراک والحياة) جعله الله خالصاً لوجهه الكريم. وسترنا بستره العميم. بجاه سيد السادات. وعین الرحمة المهدات. صلی الله علیه وعلى آله وأصحابه (اعلم) ان الامام السنوسي رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته عرف الحيات تبعاً لغيره من المتكلمين بانها صفة تصحیح لمن قامت به أن يتصف بالادراک قال فی شرح المقدمات بمعنى أنها شرط عقلي له يلزم من عدمها عدم الادراک ولا يلزم من وجودها وجود الادراک ولا عدمه اه قال سيدي

عيسى السكتاني في حواشيه على شرح الصغرى وكما هي شرط في
الادراك هي شرط في غيره من بقية المعاني الواجبة له تعالى اذ المراد بالادراك
العلم وهو لازم للقدرة والارادة وما هو شرط في اللازم شرط في الملزوم
اه واستشكل الشرطية العقلية غير واحد لما ثبت في الصحيح من ادراك
كثير من الجمادات كحنين الجذع وبكائه لفراق النبي صلى الله عليه وسلم
وتسبيح الطعام والحصى وغير ذلك كما يأتي وقال تعالى وان من شيء الا
يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقال تعالى الم تر ان الله يسبح
له من في السماوات والارض والطير صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه
قال المفسرون انها تسبح بلسان المقال لا بلسان الحال فقط لان الذي
بلسان الحال مفقوه معلوم واجاب من قال انها تسبح بلسان حالها فقط
كالزنجشري ومن تبعه بان هذا خطاب للمشركين الذين لم يفقهوها اصلا
أو نزلوا منزلة من لم يفقهها لعدم جريم على مقتضى ذلك اه لكن
الصواب الذي تدل عليه الآثار الاتية هو الاول وممن استشكل الشرطية
الشريف العلامة سيدي محمد بن عبد العزيز الطاهري الجوطي وكتب
في ذلك سؤالا قال فيه اى محال يلزم على قيام الادراك بالجمادات التي
لم تقم بها الحياة اذ يظهر ان العقل اذا خلى ونفسه لا يحيل ذلك وارسله
الى العلامة سيدي محمد بن احمد المسناوى والى العلامة سيدي محمد بن
عبد الرحمن بن زكري الفاسي صاحب شرح النصيحة وطلب منهما
الجواب واستحسن كل واحد منهما كلامه بل قال ابن زكري في صدر جوابه

الذي أجابه به طالما نظرنا في حل هذا الاشكال ورمنا الاستدلال عليه فلم يستقم بواحد من الاشكال ومقتضى ما ذكره أنه لا يمكن ان يخلق الله تعالى الادراك في محل من غير ان يخلق فيه الحياة كما لا يمكن خلق العرض بدون جوهر وبالعكس وهو محتاج الى الاثبات وما تمسكوا به من التقسيم وانا اذا سبرنا صفات الحى لم نجد ما يصحح قبوله للادراك الا كونه حياً نقول عليه لا نسلم ان قبوله له يتوقف على مصحح من صفاته نعم يتوقف قبول الحادث له على تاهيل الخالق اياه لذلك وما يسند اليه من الدوران وان الادراك يوجد بوجود الحياة ويفقد بفقدها انما يفيد الظن وهو لا يكفي هنا ثم نقول الحياة والادراك كقيمتان متغايرتان مختلفتان في المفهوم يتعقل كل واحد منهما بدون الآخر كالعلم والبياض فمن أين جاء اللزوم نعم لو كان احدهما معتبراً في مفهوم الآخر كالحیوان والانسان أو توقفت عقلية احدهما على عقلية الآخر كالاضافيات مثل الابوة والبنوة واللعنوية مع المعاني او لزم من ثبوت احدهما دون الآخر محال كتخصيص الارادة شيئاً بالوجود من غير ان تتعلق القدرة بايجاده فان فيه عدم وقوع المراد وهو محال لظهور اللزوم وأطال بكثرة الابحاث والاسئلة والاجوبة على عادته رحمه الله تعالى ويأتي بعض ذلك وكذا استشكلها أبو علي اليوسى في حاشيته على الكبرى الا انه اورد الاشكال في مبحث السمع والبصر وهما نوعان من مطلق الادراك فقال على قول شارحها ودليل ان كل حى قابل للاتصاف بهذه الصفات (١)

وأضدادها امتناع اتصاف الموتى بها وصحة اتصاف الأحياء بها ما نصه
 أى دليل على ذلك لا يقال الاستقراء لانا نقول لا يكفي فى المطالب
 العلمية على ان غاية ما ينتجه على تقدير تمامه عدم الوقوع لا الامتناع
 المطلوب اذ من الممكن ما ينسلب دائماً (فان قيل) شوهدها الاتصاف بهامع
 الحياة وعدمه مع عدمها وذلك كاف (قلنا) غايته الدوران وهو لا يفيد
 العلم ثم قال فتأمل فى هذا المقام اه ونقله المسناوى فى جوابه (قلت)
 ونحو هذا البحث لبعض حواشي الكبرى ممن تقدم على أبى علي اليوسفي
 فانه كتب على قوله وصحة اتصاف الأحياء بها ما نصه أخذ هذا فى الاستدلال
 فيه شئ لانه ان اريد من المخلوقين المشاهدين كان استقراء ولا يفيد
 القطع وان ادعيت الضرورة فعلى تقدير تسليمها اغنت عن اعتبار دوران
 الحياة مع صحة الاتصاف وجوداً وعدمًا وان لم تسلم فالتبعية لا يفيد
 وان اريد كل حى فهو الدعوى اه ودعوى الضرورة غير مسلمة وان انفصل
 عنها الشيخ المسناوى فى جوابه معتمداً على قول ابن زكري التلمساني
 فى محصل المقاصد

وبالحياة صحة الصفات * لولا الحياة استوت الدوات

فيلزم اتصاف ميت بما * قد وصف الحى به معهما

وقرره بذلك شارحه أبوا العباس المنجور قال قوله معهما حال من ما أى
 على تقدير انتفاء الحياة يلزم ان تستوى الدوات فى الاوصاف وان لا
 يصح بينهما تفاوت فيصح ان يتصف الميت وسائر الجمادات بجميع ما

يتصف به الحى من قدرة و ارادة وعلم وغير ذلك وهو باطل ضرورة
اه نقله المسناوى فى جوابه ولم يات رحمه الله تعالى فى جوابه بمقنع لان
حاصله ان شيخه ابا علي اليوسى استشكل ذلك ولم يجب عنه وغيره كابن
زكرى التماسانى وشارحه يجعل سندما ذكر من الشرطية العقلية الضرورة
وبحث ابن زكرى الفاسى فيما ذكره صاحب محصل المقاصد فقال هو
على تقدير تسليمه انما ينتج شرطيتها عقلا بالنسبة الى الميت لا بالنسبة الى
الجماد لعدم قيام المنافى اعنى الموت به على ان لا نسلم ذلك حتى بالنسبة الى
الميت فان الشئ وضده قد يقبلان شيئاً بحيث يجمع كلا منهما امكانا
ولا يكون ملزوماً لواحد منهما حتى يلزم من ثبوته ثبوته فيجتمع المتنافيان
بل قد يتفق أن يوجد (١) مع كل منهما ومع احدهما فقط وان اختص فى
العادة بواحد منهما فاللزوم العادى غير مكفى به وليس الكلام فيه اه
وقال قبل هذا (فان قلت) قد صرح السعد فى شرح مقاصده بان استلزام
الحياة لادراك ضرورى وح فلا يحتاج الى دليل (قلت) ان هذا
لعجيب نحن لم نسلم كونه عقلياً ولم نظفر له بدليل فكيف نقول انه
ضرورى وكلام السعد حجة لنا فانه قال بعد ان استند فى السمع والبصر
الى النقل ما نصه وقد يستدل على الحياة بانه عالم قدير لما مر وكل عالم
قدير حى بالضرورة وعلى السمع والبصر بان كل حى يصح كونه سمياً
بصيراً وكل ما يصح للواجب من الكمالات يثبت بالفعل لبرائته عن أن
يكون له ذلك بالقوة والامكان وعلى الكل فانها صفات كمال قطعاً

والخلو عنها في حق من يصح اتصافه بها نقص وهو محال عليه تعالى
 ثم قال ولا بد من بيان ان الحياة في الغائب تقتضي صحة السمع
 والبصر وغاية متشبهتهم في ذلك على ما ذكره امام الحرمين
 من طريق السبر والتقسيم ان الجماد لا يتصف بقبول السمع
 والبصر الا اذا كان حيا ولم تقم به آفة ثم اذا سبرنا صفات الحي
 لم نجد ما يصح قبوله للسمع والبصر سوى كونه حيا ولزم القضاء بذلك
 في حق الله تعالى وأوضح من هذا ما اشار اليه الغزالي انه لا خفاء ان المتصف
 بهذه الصفات اكمل ممن لم يتصف بها فلو لم يتصف الباري تعالى بها لزم
 أن يكون غيره اكمل منه وهو باطل ثم قال والغرض من تكثير وجوه
 الاستدلال زيادة التوثيق لان الازهان متفاوتة في القبول والاذعان
 وربما يحصل للبعض منها اطمئنان ببعض الوجوه دون بعض أو باجتماع
 الكل او عدة منها مع ما في كل واحد منها من مجال المناقشة اه فانظر
 كيف اعتمد في اثبات الحياة كالسمع والبصر والسمع على النقل و اشار الى ضعف
 الدليل العقلي بقوله وقد يستدل الخ و اشار الى ما يرد عليه بقوله مع ما
 في كل واحد الخ وتفریق السنوسى بين الحياة حيث اثبتها بالدليل العقلي
 وبين السمع والبصر حيث اعتمد في اثباتهما على السمع مبنى على شرطية
 الحياة عقلا للعلم والارادة والقدرة الثابتة بالبراهين العقلية ووجود المزموم
 بدون لازمه محال وقد علمت ما فيه وقد ظهر لك من هذا أنه لا يلزم من
 عدم شرطيتها عقلا هدم قاعدة ولا نقض محل وأن اثباتها لله لا يتوقف

على الشرطية اه كلام ابن زكري بنح (قلت) فمن استدلل على الاستلزام بالضرورة اغتر بظاهر كلام شرح المقاصد ولم ينظر الى تضعيفه للدليل العقلي والاشارة الى ما يرد عليه ولم يذكر السعد في متن المقاصد لفظ الضرورة وانما ذكره في الشرح ونصه في المتن المبحث الخامس في أنه تعالى حي سميع بصير شهدت بذلك الكتب الالهية واجمعت عليه الانبياء بل جمهور العقلاء ودل العلم والقدرة على الحياة والحياة على صحة السمع والبصر فيثبتان بالفعل ولا خفاء أن الخلو عن هذه الصفات في حق من يصح اتصافه بها نقيصة وقصور كمال وباطل أن يتسم الواجب بالنقصان وبكونه اقل كمال من الانسان فهذه بجملتها تفيد القطع وان كان في البعض للجدال مجال اه ومما يضعف دعوى الضرورة ايضاً قول أبي علي اليوسى في منهاج الخلاص من كلمة الاخلاص ما نصه واعلم ان هذا الفصل اعنى تسبيح الطعام والحصى ونحو ذلك من الجمادات وكذا العجماوات كل ذلك من مغارس الاوهام ومضامد الاحلام ومثار الخصام واللجاج والجدال والحجاج فقد يقوم راوى الاثار وناقل الاخبار من عوام (١) الفقهاء والمحدثين فيقول أن كل ذلك واقع على حقيقته من غير تفصيل ولا توقف على اعتبار ولا تحليل لوروده في الخبر ويقوم آخر ممن يتعاطى علوم النظر وينوع الموجودات بالفصول أو يشترط للقوى البنية والحل الخصوص فينكر ذلك ويقول أن اثبات الكلام للجماادات واثبات المعاني العقلية للعجماوات

«١» اي جميعهم واكثرهم وهي طريقة السلف الصالح من حملهم ما ورد على ظاهره ان لم يحيله العقل فان كان محالاً فوضوا الامر الى الله تعالى كما ياتي آخره عن شارح الدليل اه مؤلف

سفسطة ونحن نذكر هنا اشارة موجزة ينحل بها ان شاء الله تعالى الاشكال بعد أن نرسم لك مسائل لا بد من معرفتها (الاولى) الاجرام كلها عندنا متماثلة في الماهية الجرمية وكل ما يعتبر لها بعد ذلك فهو عرض وارد عليها من حيث انها اجرام ومن ذلك وجود الحياة فيها والادراك والنطق او نحو ذلك (الثانية) هذه الاعراض ونحوها كلها جائزة متعلقة للقدرة والارادة الربانية كالا جرام (الثالثة) يصح من الله تعالى فعل ما لم تجر العادة بفعله كخلق الحياة في حجر مثلاً لان مصحح تعلق القدرة الامكان لا الاعتياد ومن هذا النوع كانت المعجزة والكرامة (الرابعة) الحياة والادراك ونحوها من الاعراض لا يشترط فيها بنية مخصوصة بل المشترط المحل في الجملة لاستحالة قيام العرض بنفسه (الخامسة) الحياة شرط في جميع الادراك فحيث لا حياة لا ادراك لاستحالة (١) وجود المشروط بدون شرطه (اذا عملت) هذا فاعلم أن التسبيح المسند الى الحصى والطيور ونحوها ان اريد به الدلالة فلا اشكال وان اريد به النطق فان اريد بروز الصوت من غير علم ولا ادراك فلا اشكال ايضاً لان خلق الصوت فيه جائز كما يسمع من طنين الباب وخرير الماء مثلاً وجائز أن يكون لفظاً مشتملاً على الحروف لان كون الحرف من الخلق ليس باصر طبيعي وعقلي واجب وإنما هو أمر جعلي بمقتضى المشيئة ويجوز أن يكون ذلك في الحيوان مع قدرة والهام ولا ينتهي الى المعاني الكلية التي هي خاصية العقل وأما ان اريد الكلام

«١» هذا مسلم في الشروط العقلية كما هو موضوع كلامه تبعاً للمتكلمين لان الحياة عندهم شرط عقلي في الادراك ونحن نقول انه شرط عادي وح فلا استحالة في ذلك لان العادة قد تتخالف وقد تقدم من كلام ابن زكري ما يوضح نفي الشرطية العقلية اه مؤلف

النفساني فهذا لا يكون للجهد مادام جهاداً لتوقفه على الحياة وان اريد مع ذلك العلم وادراك المعاني الكلية كالعلم بتنزيه الله تعالى عن كل تقيصة واتصافه بكل كمال فهذا لا يكون للجهد ولا للحيوان الاعجم لتوقفه على العقل والاعجم لا عقل له ولذا لم يكلف نعم يجوز أن يخرج الله عاداته فتخلق الحياة في شيء من الجمادات أو الحياة والعقل معا وكذا في العجاوات فيقع منه الادراك والكلام ويخرج في تلك الحال عن كونه جهادا او اعجم ولا نقول أن ذلك موجود في كل جهاد وفي كل زمان والابطل هذا القسم من الموجودات كيف ولو كان كذلك لم يكن معجزة لنبي ولا كرامة لولى لانه معتاد حـ اه المراد منه ووجه الشاهد لنا هو اول كلامه وانما لم تقتصر عليه لزيادة الفائدة وتعلق الغرض به لانه انفصل عن شرطية الحياة للادراك مع أنه بحث في ذلك في حاشيته على الكبرى وكذلك فعل ابن زكري تبعاً للمتكلمين رحم الله الجميع ونفعنا بعلومهم وبركاتهم وطرق في كلام الجمادات والعجاوات احتمالات توسعاً وليان ما يشترط فيه الحياة منها وما لا يشترط والصواب أن المراد بتسبيحها وكلامها النطق بلسان المقال زيادة على لسان الحال مع العلم وادراك بعض المعاني الكلية كتنزيه الله عن كل تقيصة واتصافه بكل كمال كما تدل عليه الايات والاحاديث الاتية وقوله ان هذا لا يكون للجهد ولا للحيوان الاعجم لتوقفه على العقل الخ نقول هي عاقلة عالمة في وجهتها الى الله تعالى وانما هي جهادات وعجاوات بالنسبة اليها وتقل ابو علي بنفسه عن أبي بكر ابن العربي انه قال لا خلاف

عند العلماء ان الحيوانات كلها لها افهام وعقول وقال الشافعي الحمام اعقل الطير وفي ابن سلطان على الشفا ما نصه الصحيح من مذهب أهل السنة والصريح من مشرب الصوفية أن الاشياء لها معرفة بموجودها كما يدل عليه قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله وان لها السنگ مسبحة خالقها ويفهمها جنسها ومن اراد الله ادراكه لذلك اه وقال الخازن عند تفسير الاية المذكورة مذهب أهل السنة ان الله تعالى أودع في الجمادات والحيوانات علماً وحكمة لا يقف عليها غيره فلها صلاة وتسبيح وخشية يدل عليه قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وقال تعالى والطير صافات الاية فيجب على المرء الايمان به ويكل علمه الى الله تعالى اه واما الكلام النفساني فان اريد به المنسوب الى النفس التي هي الروح والحياة فهذا كما قال لا يكون للجهد لعدم وجود المنسوب اليه وان اريد به الكلام اللفظي الخفي عنا فهذا ثابت للجهدات قال القاضي في الشفا ما اذا كانت أى الحروف والاصوات عن الكلام النفسى فلا بد من شرط الحياة اذ لا يوجد كلام النفس الا من حي خلافا للجباءى اه قال الشهاب في شرحها وأما الكلام اللفظي فلا يشترط فيه ذلك اه وتقدم له بنفسه ان كون الحرف من الحلق ليس بامر طبعى وعقلى واجب وانما هو أمر جعلى واذا قلنا هذا فى الجمادات فالعجاوات من باب اولى لوجود الحياة فيها وقوله ولذلك لم يكلف نقول هو مكلف بمعرفة الله تعالى وطاقته وتسبيحه وتقديسه والخضوع له وكذلك الجمادات فكل نوع من الموجودات

مكلف بما يناسبه عند خالقه وانقسامها الى عاقل وغيره ومكلف وغيره انما هو بالنسبة اليها وفي نظرها وقوله نعم يجوز الخ هذا وان كان جائزاً لكن لا دليل عليه الا كون الحياة شرطاً في الادراك وهو محل النزاع وقوله فيخرج أى ينتقل من حقيقته الجمادية أو الاعجمية الى حقيقة اخرى وهى الحيوانية فى الجماد أو الى حقيقة الحيوان الناطق فى الاعجم كما صرح به غيره ويأتى رده وتقدم أنه لا دليل عليه وقوله ولا نقول أن ذلك موجود فى كل جماد وفى كل زمان الخ أما الخروج من حقيقة الى حقيقة اخرى فلا نقول به وأما ادراكها وكلامها وتسميها فهو ثابت لجميعها فى كل وقت فاذا غفلت عن التسبيح وقعت فى محذور كما وردت به الاخبار اخرج أبو الشيخ فى العظمة وابن مردويه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال الزرع يسبح واجره لصاحبه والثوب يسبح ويقول الوسخ أى الثوب الوسخ لصاحبه ان كنت مومناً فاغسلنى اذن اه أى لانه تنسد مسامه بالوسخ فينقطع تسبيحه كما يدل عليه ما روى عن المقدم بن معدى كرب ان الثوب يسبح ما دام جديداً فاذا وسخ ترك التسبيح وأن الثوب لينادى فى اول النهار اللهم اغفر لمن افناني فى طاعتك واخرج ابن أبى شيبه والامام احمد فى الزهد وأبو الشيخ عن ميمون بن مهران عن ابى بكر رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما صيد صيد ولا عضهت عضاه وقطعت وشيعة الا بقلة التسبيح اه والعضاه وزان كتاب من شجر الشوك كالطلح والعوشج والوشيعة عرق الشجرة والوشيخ شجر الرماح وروى عن الحسن البصرى

هذه الآية في الثوراة مقدار ألف آية وإن من شيء إلا يسبح بحمده يسبح له الجبال ويسبح له الشجر ويسبح له كذا ويسبح له كذا وكذا وأخرج ابن المبارك وأبو الشيخ وغيرهما رفوعاً أن الجبل لينادي الجبل باسمه يا فلان هل مراكبك أحد اليوم ذكر الله تعالى فإذا قال نعم استبشر قال عون أفيسمعن الزور إذا قيل ولا يسمعن الخير هن للخير اسمع وقرأوا وقالوا اتخذ الرحمان ولداً إلى قوله هداً وقد نقل أبو علي بنفسه نحو هذا عن عكرمة فهذه الأخبار تدل على أن إدراكها وتسبيحها وكلامها غريزة فيها لا يتوقف على شرط وإنما هو بمحض قدرة الله وإرادته ولا يتوقف أيضاً على كونه معجزة لنبي أو كرامة لولي وإنما المعجزة أو الكرامة في كشف ذلك للسامع كما يأتي عن سيدي عبد العزيز الدباغ (إذا علمت) هذا فلترجع إلى كلام ابن زكري الذي وعدنا به فنقول قد حوّم رحمه الله تعالى أول جوابه على نفى الشرطية العقلية وناضل على ذلك المناضلة الكلية . ولكن لما كان القول بها مشهور عند المتكلمين حتى كأنه متفق عليه لم تسعه إلا مساعدتهم لكن على كيفية أخرى فقال في آخر جوابه فإن قلت لقد تعاضم الخطب . وتقلل من شدة الضرب المهند العضب . لكن لم يجد العليل . لتجرع هذا الكاس من سبيل . فإنك قد منعت الضرورة . وقطعت قناطير النظر التي كانت ممرورة فتعينت الطاعة والسمع . لما دل عليه السمع (١) فلما استروح الناظر الراحة رده الدور صفر الراحة . وما عالجته أنفا . لم يحصل به البرء والشفاء . لأن المعجزة (٢) فعل وهو متوقف على الحياة بضرورة العقل وحـ فهذا ادعاء

«١» الكتاب والسنة اه مؤلف (٢) هذا بيان للدور اه مؤلف

عضال يجب على القادر أن يتبرز لدفعه ويستعمل ما أمكن من النضال
(قلت) مجال العقل رحب . وصرعى الفكر مملو خصب . وتناول الدهن من
خزائن الذخائر بفضل الله ليس بصعب . فانظر كيف نصحح طريق العقل
والنقل . ونبين ارتباط الفرع بالاصل (فنقول) ما تخيلته من ضرورة استلزام
الفعل للحياة لك فيه عذرفانه مما تسرع الاذهان الى الانقياد اليه وقد قال
أبو العز المقترح فى اسراره وقد ادعى بعض الاصحاب ان الفعل يدل على
حياة الفاعل ضرورة من غير واسطة وفيه قلق (١) كما ترى قال الشريف
زكرياء يريد أن بعض الاصحاب ادعى الضرورة فى موضع لا يحصل الا
بالدليل وقد خالفهم فى ذلك جم غفير من العقلاء وصاروا الى أن الافعال
تصدر من الطبيعة ولا تدل على الحياة وكذلك من قال بالعلة وعند ذلك
افتقرنا الى اقامة البرهان على الصانع المختار (فان قلت) حاصل هذا
منع الاستلزام ضرورة والاقرار بشوته نظراً فالتوقف باق (قلت) الباقي
هو توقف الفعل على حياة الفاعل فى نفس الامر لا على العلم بها وعلى الثانى
ينبنى الدور فنقول لانسلم توقف صحة الاستدلال بالسمع على العلم بثبوت
الحياة وتوابعها (٢) للمرسل لان من شاهد الخارق وهو عالم بالتحدى أو
بالغى ذلك بالتواتر جزم بصدق من ظهرت على يده فى كل ما يبلغه عنه لانه
مهما ثبتت الرسالة عنده وجب للمتصف بها الصدق والامانة والتبليغ سواء
كان من ذكر عالماً باتصاف المرسل بتلك الصفات مستحضراً لذلك أم لا
اه نخرج ثم اشار الى تصحيح الدليل العقلى المثبت لشرطية الحياة فى الادراك

«١» هذا مما يرد القول بان استلزام الادراك للحياة ضرورى اه مؤلف «٢» وهى القدرية
والارادة والعلم اه مؤلف

بقوله ثم نقول استلزام الارادة للحياة ضرورى لان التوجه الى الشيء وقصده لا يتعقل من غير الحى والقدرة تقدم أنها تستلزمها نظراً والقدرة والارادة يستلزمان العلم بالفعل وهو لا يستلزمها كذلك ولكن بقوله يستلزم قبولهما اذ لا يتصور فى نظر العقل عالم بالفعل أو بالقوة يستحيل فى حقه ان يريد أو يقدر لذاته واذا كان قبول العلم يستلزم قبولهما وقبولهما يستلزم الحياة اتضح برهان الاستلزام وثبت الدليل العقلى فراجع وجدانك واستقر كثير أمن افراد الحى واعرضها على عقلك وانظر هل يمكنه ان يحكم بصحة التوجه والقصد منها مع عدم الحياة فيها ثبت عندك المقدمة الاولى فيها تتوصل لما بعدها واستلزام الادراك للحياة حـ نظرى وبهذا يتبين ان ما ادرك من الجمادات خلقت فيها الحياة والله أعلم اهـ واقتصر (جس) فى شرح المرشد منه على بيان الدليل العقلى لكن قوله استلزام الارادة الخ وهو مراده بالمقدمة الاولى قد يقال انه من قبيل المسئلة المتنازع فيها لان التوجه الى الشيء وقصده الذى هو معنى ارادته لا يكون بدون ادراكه لانه تابع له وقد اشتهر عند المتكلمين ان تعلق الارادة تابع لتعلق العلم فى التعقل والعلم بالشىء هو ادراكه فكانه قال استلزام الادراك للحياة ضرورى وهو حرف النزاع عندنا وقد اعترضه ابن زكرى بنفسه كما مر والصواب أنه لا لزوم عقلى بينهما وانما اللزوم عادى يجوز تخلفه كما فى الجمادات وقوله فراجع وجدانك واستقر الخ هذا استدلال على المقدمة الاولى بدليل الاستقراء وتقدم أنه لا يكفى فى المطالب العلمية التى يطلب فيها القطع قال فى السلم

ولا يفيد القطع بالدليل * قياس الاستقراء والتمثيل
مع أنه تقدم له أن المقدمة الاولى ضرورية واذا كانت كذلك فلا حاجة
للاستدلال عليها وقد تقدم قول بعض حواشي الكبرى في اول
التقييد انه ان ادعيت الضرورة فعلى تقدير تسليمها أغنت عن اعتبار
دوران الحياة مع صحة الاتصاف بالسمع والبصر أى وهما نوعان من
مطلق الادراك وجوداً وعدماءً وان لم تسلم فالتبعية لا يفيد اهوح
فالمقدمة الاولى ليست بمسألة فكذلك القياس المبني عليها وقوله وانظر
هل يمكنك الخ نقول لا مانع من ذلك من جهة العقل وحده لانه ليس
بمستحيل عقلاً وعلى تقدير توقف العقل فى ذلك فبالنظر الى العادة والامور
العادية قد تلبس بالعقلية لكثرة التكرار وعدم التخلف غالباً سيما اذا
كانت صورة التخلف خفية وليست بظاهرة لكل أحد كما فى مسئلتنا
فيجوز أن يخلق الله تعالى التوجه والقصد الناشئين عن الادراك بدون
حياة بل وقع ذلك كما فى حديث حنين الجدع وبكائه وقول النبي صلى
الله عليه وسلم هذا بكى لما فقد من الذكر الى آخر الحديث وكذا مجيء
الاشجار لدعوته وتسليمها عليه وشكايه البعير له وغير ذلك فجميع ذلك
لا يكون الا مع قصد وتوجه ولا نسلم حلول الحياة فيها لعدم الدليل
عليه وان كان جائزاً وقوله وبهذا يتبين أن ما أدرك الخ هذا جواب
للمتكلمين الذين يجعلون الحياة شرطاً فى الادراك لانه أورد عليهم أنه
قد وجد الادراك بدون حياة فى كثير من الجمادات كما فى الاحاديث

المتقدمة فاجابوا بان ذلك بعد خلق الحياة فيها وخرجها عن الجمادية وقد ردهذا الجواب ابن زكري بنفسه في جوابه قال (فان قلت) كما خلق الله فيها الادراك خلق فيها الحياة ويشير لذلك قول ابن العربي ان الادراك سار في جميع الاجرام ولذلك ورد تسبيحها وتكليمها ولمعرفة الجبل وادراكه عظمة الله صار دكاً ولكن الله تعالى أخذ عن أبصار كثير من الناس فلم يدر كوا تسبيحها فوصفوها بعدم الحياة وعدم العلم (قلت) هو محل النزاع على أنه ان جاء دليل على ذلك قلنا هو من الارتباط العادى وليس بلازم عقلى اه كلام ابن زكري مع ذكر كلام أبى بكر ابن العربي بتمامه لانه شاهد لما قدمناه الا قوله فوصفوها بعدم الحياة فهو جار على طريقة المتكلمين (قلت) ويلزم على قول المتكلمين قلب الحقائق وهو محال وما أجيب به من أن الحقيقة الاولى وهى الجمادية ذهبت وخلفتها حقيقة اخرى وهى الحيوانية فى غاية البعد ولا دليل عليه وهو أبعد من القول بعدم بقاء العرض الذى قال به الاشعرى ومن تبعه وهى طريقة ضعيفة حتى قيل انها سفسطة دعاهم الى ذلك جعلهم علة احتياج الممكن الى الفاعل الحدوث فالزموا انتفاء الاحتياج بعد حدوثه فقالوا ان بقاء الجوهر مشروط ببقاء العرض وهو لا يبقى زمانين فالحاجة باقية ومن قال علة الاحتياج هى الامكان لم يحتج لذلك لان وصف الامكان باق انظر حواشى المحلى فكذلك من جعل الحياة شرطاً عقلياً فى الادراك أو رده عليه ادراك الجمادات فاضطر الى القول بخلق الحياة فيها وان لم يقم عليه دليل

بل الذي تدل عليه الآثار وتقتضيه الاخبار وهو ظاهر قوله تعالى وان
من شيء الا يسبح بحمده ان الادراك سار فيها دائماً كما تقدم عن ابن
العربي وتسبيحها لا ينقطع في غالب اوقاتها منذ خلقت وح فليس لها الا
حقيقة واحدة وهي التي خلقها الله تعالى عليها أولاً (اذا علمت) هذا وان أقوال
علماء الظاهر في هذه المسئلة قد اختلفت وأفهامهم في الكشف عن
حقيقتها قد اضطربت . تعين الرجوع لما قاله فيها أهل الكشف ان
وجدناه لان هذه المسئلة وهي حلول الحياة في الجمادات من الامور المغيبة عنا
ولم يرد عن الشارع فيها نص صريح وأهل الله ينظرون بنور الله وقد
قال الامام السنوسي في بعض أجوبته في الرد على من أنكر قول بعض
الصوفية ان سمعه تعالى وبصره يتعلقان بالمعدوم الممكن ما نصه الواجب
التسليم لا ولياء الله تعالى فيما خفى عنا علمه اذ لا يستوى من ينظر في
النور ومن ينظر في الظلمات اه ونحن قد وجدنا والحمد لله من كلام
بعض العارفين ما يزيل هذه الحيرة مع موافقته لظاهر الايات والاحاديث
قال العلامة المحقق سيدي احمد بن مبارك ءاخر الباب الاول من الابريز
ما نصه وسمعته رضي الله عنه يعني شيخه سيدي عبد العزيز يقول في
أحاديث تسبيح الحصى وحنين الجذع ونحو ذلك ان ذلك هو كلامها
وتسبيحها دائماً وانما سأل النبي صلى الله عليه وسلم ربه ان يزيل الحجاب عن
الحاضرين حتى يسمعوا كلامها فقلت وهل فيها حياة وروح فقال لا
ولكن المخلوقات كلها ناطقةا وصامتةا اذا سئلت عن خالقها قالت

بلسان فصيح الله هو الذى خلقنى فافترق الموجودات الى ناطق وغيره
 وحيوان وغيره انما هو بالنسبة الى المخلوق وأما بالنسبة الى الخالق فالكل
 به عارف وله عابد فالجمادات لها وجهتان وجهة الى خالقها وهى فيها
 عالمة عابدة ووجهة الينا وهى فيها لا تعلم ولا تسمع ولا تنطق وهذه
 هى التى سال النبى صلى الله عليه وسلم ربه أن يرفعها عن الحاضرين
 حتى تظهر لهم الوجهة الاخرى وباعتبار هذه الوجهة قال تعالى وان من
 شئ الا يسبح بحمده ومن هذا المعنى اجابنى عن حكاية سيدنا داود
 عليه السلام مع الضفدع لما استكثر داود تسبيحه لانه شاهده
 يسبح طول عمره لا يفر عنه فاستصغر داود حالته هو التى استكثرها
 فقال رضى الله عنه ان داود عليه السلام شاهد من الضفدع حالته فى
 وجهته الى الحق لان التسبيح فيها دائم وقال أيضاً ان للارض علماً هى حاملة
 له وعارفة به وكذا لكل مخلوق من الجمادات فقلت له كيف تكون
 عاقلة عالمة وهى جماد فقال هى جماد فى أعيننا وأما بالنسبة اليه تعالى فهى به
 عارفة وما خلا مخلوق عن قوله الله ربى فهى سارية فى كل مخلوق وكذا
 الخضوع لخالقه والخوف منه ثم نقل عنه ان للجمادات لغات والسنن
 تليق بحالها قال وما ذكرنا فى حال الجمادات انما يعرفه رجل خرج عن
 عالم السماوات والارض وتباعد عنه حتى ينظره كالكرة بين يديه ثم
 ينظر اليه بالنظر القوى الذى لا اعرف اليوم من ينظر به الا ثلاثة من
 الناس فاذا نظر بذلك النظر رأى كل مخلوق من الجمادات إما ساجد

أوقائم منكس الرأس من خشية الله تعالى على هيئة الراع وأول ما يرى على تلك الهيئة الارض بنفسها وقال ايضاً ان الثور اذا را ثوراً آخر تكلم معه فيما وقع له ذلك اليوم ويحييه الاخر وفي كلامهما تقطيع وتقدير بمنزلة الحروف والمخارج في كلامنا ولكن ذلك محبوب عنا وكذا سائر الحيوانات والاشجار والاحجار كما حجب عنها كلامنا بمخارجة وحزوفه وانما تسمع صياحاً وأصواتاً من فتح الله بصيرته سمع كلامها ويفهم معناه بالروح لانها تعرف المقاصد والاعراض قبل النطق بها اه بخ وكلام هذا السيد الجليل هو عمدتنا في حل هذا الاشكال مع الوقوف مع ظواهر النصوص لانه ليس عندنا ما يمنع من حملها على ظاهرها وهو وجود الادراك من غير حياة الا كون الحياة شرطاً عقلياً في الادراك وهو محل النزاع وما ذكرناه من أقوال علماء الظاهر انما هو تأييد لكلامه لان كلام العارفين من أهل الكشف لا بد أن يكون موافقاً لقول من أقوال علماء الظاهر وان كان ليس بمشهور عندهم كما أن أقوال علماء الظاهر لا يكون جميعها مخالفاً لما في نفس الامر الذي هو محط نظر أهل الكشف وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة ومما يؤيد كلام الشيخ ايضاً قول أبي حيان في بحره نسبة التسبيح للسموات والارض ومن فيهن من ملك وإنس وجن حمله بعضهم على النطق بالتسبيح حقيقة وأن ما لا حياة له ولا نمو يحدث الله تعالى فيه نطقاً وهذا هو ظاهر اللفظ ولذلك جاء ولكن لا تفقهون تسبيحهم اه وفي

شرح الكبرى مؤلفها في مبحث السمع والبصر مانصه ان مذهب اهل السنة انها ادراك لا يتوقفان الا على محل يقومان به واختصاص بعض الاعضاء في حقنا انما هو باجراء عادة الله تعالى بخلق ذلك فيه ووجبتهم أن قبول المحل لادراك نفسى له فلو اشترط فيه شرط لزم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال اه وقال ابن العربي في رده على من انكر السؤال وعذاب القبر ان الادراك معنى من المعاني يخلقه الله تعالى لمن شاء وليس بمقتضى التعليل والطبع ولا بالايح اب الذاتى ولا بالاسباب والصفات كما هو مذهب الفلاسفة اه وأشار له السيوطى في التثبيت بقوله

وكوننا اذا كشفنا الموتى * لم نر حساً منهم وصوتا
أجاب عنه المالكي المغربي * أعنى ابا بكر هو ابن العربي
بانما الادراك معنى يخلق * لمن يشا ومن يشاء يوثق
وليس بالطبع ولا بالذات * ولا باسباب ولا صفات
اه ويؤخذ من كلام سيدي عبد العزيز رضى الله عنه اموراً (منها) أن الحياة ليست شرطاً عقلياً في الادراك (١) بدليل تخلفها في الجمادات مع اتصافها بالادراك والشرط يلزم من عدمه العدم وهذا هو الحق في هذه المسئلة فلا لزوم بينهما عقلاً كما قرره ابن زكري أول جوابه وبالغ في الاحتجاج عليه ولو اقتصر عليه لاصاب الصواب (ومنها) أن الادراك

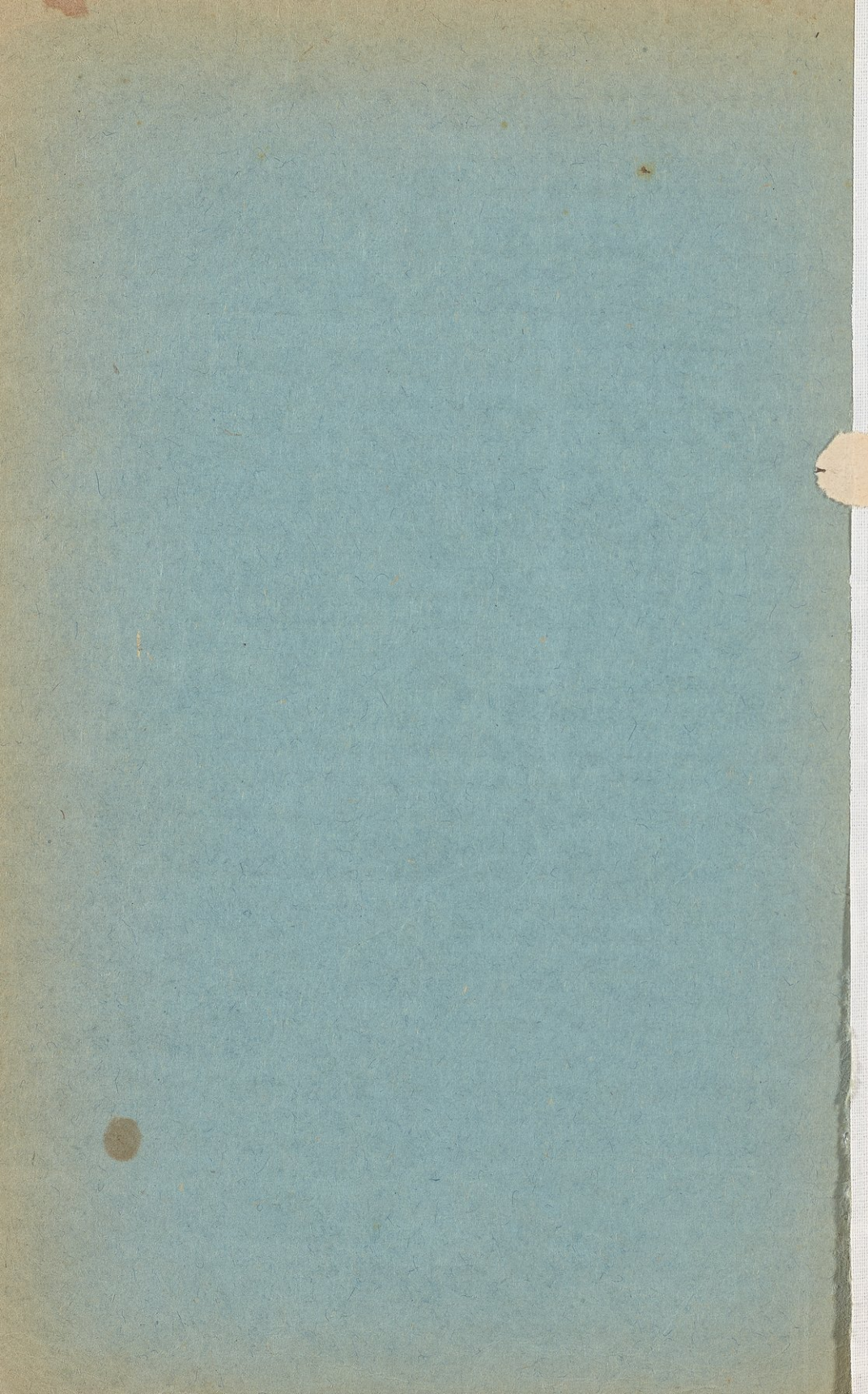
(١) ونحو هذا ما نقله الزرقاني على المواهب عن تقي الدين السبكي أن ملازمة الروح للحياة أمر عادي لاعلى قال ذلك استدلالاً على استمرار حياته صلى الله عليه وسلم في قبره فانظره إه مؤلف

سار في الجمادات دائماً كما قاله أبو بكر ابن العربي وتقدم ما يدل عليه
(ومنها) ان تسبيحها دائم لا ينقطع في غالب اوقاتها وكذا كلامها اذا
أرادت أن تتكلم وكذا العجماوات وتقدم ما يدل على ذلك أيضاً ولا
يتوقف ذلك على كونه معجزة لنبي أو كرامة لولي وإنما المعجزة أو
الكرامة في كشف ذلك للسامع (ومنها) أن لها السنا ولغات تناسب حالها
(ومنها) انها في وجهتها الى الله تعالى موصوفة بما يناسبها من العقل والمعرفة
خالقها والعبادة والخضوع له ونحو ذلك فلها حظ من التشكيف العام
قال سيدي المهدي في شرح الدليل بعد ان ذكر الخلاف في ارساله
صلى الله عليه وسلم الى الملائكة ما نصه أما بعثته الى كافة الانس والجن
فمحل وفاق وزاد البارزي والى الحيوانات والجمادات والحجر والشجر قال
الهيتمي ومعنى كونه مرسل اليها أنه يركب فيها ادراك لتو من به وتخضع
وان من شيء الا يسبح بحمده أى حقيقة وقال بارساله الى الجمادات
جماعه واختاره بعض المحققين لتصريح خبر مسلم بذلك في قوله صلى
الله عليه وسلم وارسلت الى الخلق كافة اه وهذا جار على أن كل موجود
معه حصّة من العلم هي طريقه المسبحة باستلزام وجوده لها وهي المشار
اليها بقوله تعالى كل قد علم صلاته وتسبيحه اه كلام سيدي المهدي
*) ونختم هذه الورقات بفائدة يستنبط منها ما يصلح ان يجمع به بين
قول المتكلمين وغيرهم من الفقهاء والمحدثين والصوفية*) قال في شرح
الدليل عند قول الجزولي وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد صلى علي

الا خرجت الصلاة مسرعة من فيه الى قوله ويخلق ملك له سبعون الف جناح الحديث مانصه وهو مما يدل على جوهرية المعاني في حقيقتها او تجسمها فيما بعد وقيامها بانفسها على كلا الامرين والمتكلمون يابون ذلك ويحيلونه ويؤولونه وغيرهم من أهل الحديث والتصوف يحيز ذلك ويبقيه على ظاهره قال العارف ابن أبي جمرة في الجمع بين ذلك أن حقيقة أعيان المخلوقات التي ليس للاحواس اليها ادراك ولا من النبوة بها أخباران الاخبار عن حقيقتها غير محقق وانما هو على غلبة ظن لان للعقل حدا يقف عنده ولا يتعداه فهذا وما أشبهه منهما لانهم تكلموا على ما ظهر من الاعراض الصادرة عن هذه الجواهر التي ذكرها الشارع في الحديث ولم يكن للعقل قدرة الى أن يصل الى هذه الحقيقة التي أخبر بها عليه السلام فيكون الجمع بينهما أن يقال ما قاله المتكلمون حق لانه الصادر عن الجواهر وهو الذي يدرك بالعقل . والحقيقة ما ذكره عليه السلام ولهذا نظائر كثيرة بين المتكلمين وآثار النبوة ويقع الجمع بينهما على هذا الاسلوب وما أشبهه اهـ يخ فيقال في مسئلتنا أن ما قاله المتكلمون انما هو بحسب غلبة الظن وال لزوم العادي قد يلتبس بالعقلي بسبب غلبة الارتباط سيما اذا نظرنا الى أنواع الحيوان بالخصوص فان العقل لا يكاد يحكم بانفسك الادراك عن الحياة وهذا هو الذي غر ابن زكري رحمه الله تعالى في آخر جوابه حيث قال فراجع وجدانك واستقر افراد الحي الخ وما دلت عليه ظواهر الايات والاحاديث وقال به المحدثون

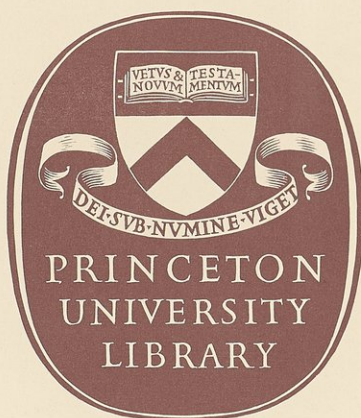
والصوفية هو الواقع في نفس الامر قد علم كل اناس مشربهم . هذا ما
 ظهر لي في وجه الجمع ولعل هناك ما هو أظهر منه وفضل الله تعالى ليس
 بمحجر ولا مقصور على أحد والعلم كله لله تعالى والحمد لله الذي هدانا
 لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه وسلم عدد ما في علم الله صلاة دأمة بدوام ملك الله

قال مؤلف هذا الكتاب : ضاعف الله له الاجر والثواب . قال السعد
 في شرح المقاصد اتفق أهل الحق على أن الله تعالى يعيد الى الميت نوع
 حياة في القبر قدر ما يتألم ويتلذذ ويشهد لذلك الكتاب والاخبار والآثار
 لكن توقفوا في أنه هل يعاد الروح اليه أم لا وما يتوهم من امتناع
 الحياة بدون روح ممنوع وإنما ذلك في الحياة الكاملة التي تكون معها
 القدرة والافعال الاختيارية وقد اتفقوا على أن الله تعالى لم يخلق في الميت
 القدرة والافعال الاختيارية فلهذا لا تعرف حياته كمن أصابته سكتة
 ويشكل هذا بجوابه لمنكر ونكير اه وقال السنوسي في شرح الكبرى
 اعلم أنه لا مانع في العقل من رد الحياة الى بعض أجزائه ويجعل له من
 العقل والفهم ما يفهم به ويجيب ويدركه الملكان منه وان لم نسمع نحن
 كلامهم وكذا يجوز أن يسمع كلام من سلم عليه وكل ذلك جائز وقد
 ورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ولا حاجة الى تكلف تأويله لانه
 تعالى على كل شيء قدير انتهى



4582
V.V. 9

4582



(Arab)

B745

.K53W39

Princeton University Library



32101 074436328